الأمم المتحدة

A/C.2/75/L.54

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 19 (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

مشروع قرار مقدَّم من نائبة رئيس اللجنة، روزميري أوهير (أستراليا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.17

الحدّ من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 218/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها 230/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو وجميع ما يتصل بها من القرارات السابقة، وإذ تشير كذلك إلى ما قررته بشأن هذا الموضوع في المقرر 537/74 باء المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان سِنداي[1] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[2]،

(1) القرار 283/69، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[3]، وجدول أعمال القرن 21[4]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[5]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[6]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[7]، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[8]، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[9]، وإذ تسلّم بالروابط القائمة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية الحضرية المستدامة،

وإذ تسلم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

---

(3) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(4) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(5) القرار دإ-2/19، المرفق.

(6) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(7) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(8) القرار 288/66، المرفق.

(9) القرار 256/71، المرفق.

وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سِـــنداي من دعوة إلى الحدّ بشـــكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها من عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في الســـنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وانعدام الأمن الغذائي وتحديات متصلة بالمياه وتشرد واحتياجات إنسانية وعواقب سلبية طويلة الأمد على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تسلم بأن مخاطر الكوارث تتسم على نحو متزايد بالتعقيد والطابع العام وبأن الأخطار يمكن أن يتسبب أحدها بالآخر مع آثار متعاقبة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، وعلى كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأنه ينبغي الاســـترشـــاد بالترابط القائم بين المخاطر عبر الأبعاد والنطاقات المتعددة والآثار السلبية غير المقصودة المحتملة في السياسات والاستثمارات الإنمائية، مع التشديد على أن هذه السياسات ينبغي أن تكون موجهة نحو بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[10] *وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث* لعام 2019 وإذ تشدد على أهمية الفهم المتكامل لمخاطر الكوارث في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس[11] وإطار سنداي،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية تعزيز السياسات والتخطيط من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر التشرد في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود،

وإذ تلاحظ أن النينيو ظاهرة متكررة يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واســـعة النطاق وأن يكون لها آثار خطيرة على البشر، وإذ تشير إلى أن ظاهرة النينيو للفترة 2016/2015 كانت مشابهة في قوتها لما حدث في الفترتين 1983/1982 و 1998/1997 وبالتالي فقد كانت من أقوى ما سُجّل تاريخيا وتضرر بسببها أكثر من 60 مليون شخص خلال عامي 2015 و 2016 وخاصة في البلدان النامية، وخلّفت آثاراً جسيمة قصيرة الأمد وطويلة الأمد على صحة الأفراد والاقتصاد وإنتاج الأغذية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، أضرت على وجه خاص بالسكان الذين يعتمدون في سبل معيشتهم على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما تشكّله جائحة كوفيد-19 من خطر يهدّد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه، وكذلك الاضطرابات الشديدة التي شهدتها المجتمعات والاقتصادات والآثار المدمرة التي لحقت بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هم الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، وإذ تؤكد من جديد طموح العودة إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات إنعاش مستدامة وشاملة لتسريع خطى التقدم نحو التنفيذ التام لخطة عام 2030 والمساعدة على الحد من مخاطر

(10) E/2019/68.

(11) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

الصدمات في المستقبل، وإذ تسلم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدِّد،

وإذ تدرك أنه ثمة حاجة عاجلة وملحة إلى اســـتباق مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها، وتعرب عن بالغ القلق من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة، وهي آثار عمقت مواطن الضعف في وجه الكوارث والتعرض للأخطار، وأبرزت الحاجة الملحة إلى تنفيذ إطار سِنداي كجزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وإذ تلاحظ في هذا الصـــدد أن التعافي من جائحة كوفيد-19 يتيح فرصـــاً لوضـــع سياسات واتخاذ إجراءات مركّزة، بل ينبغي مواكبة هذا التعافي بوضع تلك السياسات واتخاذ تلك الإجراءات، وذلك لفهم مخاطر الكوارث وتعزيز ســـبل التصـــدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة الإنعاش وإعادة التأهيل والإعمار، وكذلك التصدي للعوامل الكامنة المسبِّبة لمخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في جميع النظم، ودمج الإدارة الهيكلية للمخاطر، وتعزيز النُّهج المتعددة القطاعات والمتعددة المخاطر للحد من مخاطر الكوارث ودعم الانتعاش المستدام والشامل، والتصدي لتغير المناخ باعتباره أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث،

وإذ تشير إلى مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سِنداي كمساهمة في إطار سِنداي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

وإذ تسلم بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مســـاعدة على تدهور البيئة واشـــتداد الظواهر الجوية، قد تســـهم في بعض الحالات، إلى جانب عوامل أخرى، في نزوح الســـكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصـــدد بالنتائج المتفق عليها دوليا ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[12]،

وإذ تسلم أيضاً بأن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ والتي تزداد تواتراً وشـدة، تعيق بشدة إحراز أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس، وتشـــجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشـــكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى انعقاد قمة العمل المناخي لعام 2019 بدعوة من الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر، وإذ تلاحظ المبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة خلال مؤتمر القمة،

وإذ تتطلع إلى الاجتماعات التحضـــيرية تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في قطر في عام 2022، لرفع مستوى الطموح والتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نمواً،

وإذ تسلط الضوء على أوجه التآزر بين تنفيذ إطار سِنداي، وخطة عام 2030 وبين اتفاق باريس،

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة، *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية*، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وإذ تلاحظ بقلق أيضاً الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة عن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية، المعنون *الأراضي وتغير المناخ*، وإذ تلاحظ كذلك بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة المعنون *المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير*،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة التدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي، وإذ تشير بقلق إلى استنتاجات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ ترحب في هذا الصدد بمؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي المعقود في 30 أيلول/سبتمبر 2020 وتتطلع إلى الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد بالصين في عام 2021 لاعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تؤكد من جديد على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما فيها تلك الناجمة عن دورات المناخ الطبيعية من قبيل ظاهرة النينيو – التذبذب الجنوبي، والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في تقدير ومنع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والإجراءات المبكرة والاهتمام بالسكان المتضررين لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام آثار تلك الكوارث والأخطار، وإذ تسلم في هذا الصدد بأهمية وضع استراتيجيات قائمة على الوعي بالمخاطر، وأدوات تمويل المخاطر، بما يشمل نُهُج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث والنظم المنسّقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر في الوقت المناسب على الصعد المحلي والوطني والإقليمي،

وإذ تسلم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرَّضة للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ تشير إلى أن إطار سِنداي ينطبق على المخاطر المحدودة النطاق والواسعة النطاق، المتكررة وغير المتكررة، والكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وكذلك الأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة بها،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمرٌ أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولا إلى من هم أشد بعداً عن الركب،

1 - ***تحيط علماً*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 218/74[13]؛

2 - ***تحث*** على التنفيذ الفعال لإعلان سِـــنداي ولإطار سِـــنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛

3 - ***تكرر تأكيد دعوتها*** إلى منع نشـــوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرُّض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

4 - ***تشدد*** على الضرورة الملحة لتعزيز القدرة على التكيُّف، وتقوية القدرة على الصمود والحد من الهشاشة في وجه تغيُّر المناخ والظواهر الجوية القصوى وفي هذا الصدد تحث كذلك الدول الأعضاء على مواصلة الانخراط في عمليات التخطيط للتكيف وتعزيز التعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛

5 - ***تؤكد*** ضرورة التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للكوارث، التي يتفاقم العديد منها بفعل تغير المناخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع الصعد لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود بسبل منها الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للحد من آثار الكوارث وتكاليفها؛

6 - ***تشير*** إلى إنشاء الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، وشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، والمبادرة المتعلقة بالمخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر، وسنة العمل التي أطلقتها اللجنة العالمية المعنية بالتكيّف والتي ستتوَّج بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالتكيف مع المناخ في عام 2021؛

7 - ***تسلم*** بأن استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة ما يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة عبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية والحد من نموها وقدرتها على الاستثمار في بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، وتقر بأن كل كارثة جديدة تستتبع احتمال تزايد أوجه الهشاشة المالية وتدهور قدرات الاستجابة المحلية؛

8 - ***تهيب*** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي اعتُمدت في إطار سِنداي؛

9 - ***تسلم*** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سِنداي، وبأنّ وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والسياسات والبرامج والاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة[14]؛

10 - ***تعيد تأكيد*** أهمية وضع استراتيجيات تتعلق بمخاطر متعددة على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بما يتمشى مع إطار سِنداي، ترمي إلى درء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة لظاهرة النينيو، والتخفيف منها وإصلاح أضرارها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛

(13) A/75/226.

(14) انظر القرار 1/70.

11 - ***تشدد*** على أنه من الأهمية البالغة خلال السنوات التي تخلو من ظاهرتي النينيو والنينيا التأهبُ لمواجهة الظاهرة المقبلة منهما وبناء القدرة على الصمود أمامها والحد من مخاطرها، بسبل تشمل وضع خطط متكاملة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني ودعم بناء القدرات للبلدان المتضررة من ظاهرة النينيو، مع إعطاء الأولوية للبلدان النامية فيما يرصَد من موارد؛

12 - ***تعرب عن القلق*** من أن الوتيرة الحالية للعمل ليست بالسرعة الكافية للوفاء بالموعد النهائي لتحقيق الغاية (هـ) من إطار سِنداي بحلول عام 2020، وتحث من ثم الدول على التعجيل بإحراز تقدم وتخصيص الموارد اللازمة لدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية تشاركية وشاملة للجميع للحد من مخاطر الكوارث، تمشياً مع إطار سِنداي، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجيات والبرامج المحلية، وتحث أيضاً على تعزيز الاتساق والتكامل مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية، وعلى إدراج هدف الإعداد "لإعادة البناء بشكل أفضل" في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وعلى القيام حسب الاقتضاء بإدماج الاعتبارات المتعلقة بخطر التشرد بسبب الكوارث، وفقاً للظروف الوطنية، مع الاستفادة من الإرشادات العملية لدعم بلوغ الغاية (هـ)، وتشير في هذا الصدد إلى المبادئ التوجيهية الطوعية ذات الصلة المعنونة "ترجمة الأقوال إلى أفعال"؛

13 - ***تعترف*** بأن إطار سِنداي، ومنه حكمه الأساسي الذي ينص على "إعادة البناء على نحو أفضل"، يقدم إرشادات تكفل تحقيق انتعاش مستدام من كوفيد-19 وتتيح أيضاً تحديد ومعالجة العوامل الكامنة المسببة لمخاطر الكوارث معالجة عامة، وتقرر أن تجري في عام 2023 استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سِنداي لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات البرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات وتسريع المسار نحو تحقيق هدف إطار سِنداي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030؛

14 - ***تحث*** الدول على إجراء تقييمات لمخاطر الكوارث تشمل الجميع وتغطي أخطاراً متعددة وتأخذ توقّعات تغير المناخ في الحسبان لدعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة وتوجيه استثمارات القطاعين الخاص والعام القائمة على الوعي بالمخاطر؛

15 - ***تسلم*** بما للنظم الإيكولوجية السليمة من مساهمة هامة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتشجع جميع الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بنُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛

16 - ***تعترف*** بأن الماء عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الكوارث المتصلة بالمياه والأخطار المتعددة الأبعاد تهدد سلامة الأرواح البشرية وسبل العيش والزراعة والبنى التحتية للخدمات الأساسية وتلحق أضراراً وخسائر اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الوعي بمخاطر الكوارث في الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضروري لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى إدماج مسائل إدارة الأراضي والمياه، بما في ذلك للتصدي للفيضانات والجفاف، ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

17 - ***تسلم*** بأنّ الأخطار البيولوجية تقتضي تعزيز التنسيق بين النظم المعنية بمواجهة مخاطر الكوارث والنظم المعنية بإدارة المخاطر الصحية في مجالات تقييم المخاطر، والمراقبة والإنذار المبكّر،

وبأنّ البنى التحتية الصحية القادرة على الصمود والنظم الصحية المعززة القادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)[15]، وكذلك على تطوير مُجمل قدرات النظم الصحية، هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموما وتبني القدرة على الصمود في مواجهتها؛

18 - ***تحث*** الدول على أن تقوم، في سياق تنفيذها لإطار سنداي، بإعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث من أجل زيادة الجهود الرامية إلى إنشاء أو تعزيز نظم جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك فقدان سبل العيش وغير ذلك من الخسائر التي يتكبدها السكان المتضررون، وعلى السعي إلى جمع المعلومات المصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة، والمتعلقة بالخسائر السابقة الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام 2005 على الأقل، إذا كان هذا ممكناً؛

19 - ***تسلم*** بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج نظمي ومتعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة واعية بالمخاطر وشاملة للجميع تستند إلى التبادل والنشر العلنيين للبيانات المصنفة حسب معايير معينة منها الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة، والتحليلات مع فهم كاف للكيفية التي يتعين تفسير المعلومات واستخدامها بها، وكذلك إلى معلومات عن المخاطر يمكن الوصول إليها بسهولة، وتكون محدّثة وسهلة الفهم وقابلة للتشغيل المتبادل وقائمة على العلوم وغير حساسة، وتوفَّر لطائفة عريضة من المستخدمين ومتخذي القرارات وتكمِّل بالمعارف التقليدية، وتشجِّع الدول في هذا الصدد على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع وتحليل البيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وغيرها من الغايات ذات الصلة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، تكون مصنفةً حسب الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وعلى تعزيز مشاركة الجميع في التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق ببيانات مخاطر الكوارث والتحليل المتكامل، وتدعو الدول الأعضاء إلى تعبئة المكاتب الإحصائية ومكاتب التخطيط الوطنية وتعزيز قدرتها على الأخذ بنهج نُظمي في جمع بيانات مخاطر الكوارث وتحليلها وإثبات صحتها لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات والاستثمارات في مختلف القطاعات؛

20 - ***تسلم أيضاً*** بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في 2 تموز/يوليه 2018، للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث[16]، باعتباره دليلا تسترشد به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وباعتباره يشكل مساهمة في تنفيذ إطار سِنداي؛

21 - ***تؤكد*** أهمية التشجيع على مواصلة تطوير آليات فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستوى الوطني والإقليمي والاستثمار فيها، حسب الاقتضاء، وتيسير تداول المعلومات وتبادلها بين جميع البلدان؛

22 - ***تؤكد من جديد*** أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر ويشكل عنصراً حاسماً في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل وتداول المعلومات دولياً وإقليمياً، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال

(15) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

(16) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2018، المرفق.

والجنوب الذي يكمّله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنشـــاء مراكز لإدارة المخاطر والربط الشبكي بينها، وتشجيع التعاون الحاسم الأهمية في البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الحد من الكوارث وتحسين آليات التنسيق الدولي لمواجهة الكوارث الكبرى؛

23 - ***تسلم*** بأهمية رصـد إطار سِـنداي، وتشـجع الدول على اسـتعمال المرصـد الإلكتروني للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سِـنداي العالمية وأهداف التنمية المسـتدامة ذات الصـلة بمخاطر الكوارث، وذلك بغية توفير جملة أمور من بينها لمحة عامة شـاملة عن التقدم المحرز تنير السـبيل أمام مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وتلاحظ العمل الجاري من أجل تحقيق الاتسـاق بين الاسـتراتيجيات الوطنية للتكيّف مع تغير المناخ والاسـتراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك مؤشـرات غايات إطار سِـنداي والأهداف والمؤشرات الوطنية في مجال التكيّف؛

24 - ***تؤكد من جديد*** أن وضـع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سِـنداي والغايات المتصـلة بالحد من مخاطر الكوارث ضـمن أهداف التنمية المسـتدامة 1 و 11 و 13 هو مسـاهمة هامة في ضـمان التماسك والجدوى والاتسـاق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير، وتسلّم في هذا الصـدد بأهمية إعطاء الأولوية لمسـاعدة البلدان النامية في بناء قدراتها، ولا سـيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصـغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة؛

25 - ***تشـجع*** الدول على أن تولي، في تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030[17]، الاهتمام الواجب لمسألة الحد من مخاطر الكوارث، المشار إليها في عدد من أهداف وغايات الخطة، بما في ذلك في اسـتعراضـاتها الوطنية الطوعية، وذلك عبر سبل منها إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سِـنداي من وقت مبكر في عمليات الاستعراض الوطني، حسب الاقتضاء، وتشدد على أهمية تناول هذه المسألة في مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

26 - ***تكرر تأكيد*** تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصـــادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[18] واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، وإطار سِـــنداي، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي[19]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصـحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشـديد و/أو من التصـحر، وبخاصـة في أفريقيا[20]، والخطة الحضـرية الجديدة، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على الصمود، وتحويل أطر السياسات العالمية المتكاملة، حسب الاقتضاء، إلى قوانين أو سياسات أو أنظمة وطنية مع تحديد الأدوار والمســـؤوليات في القطاعين العام والخاص، وكذلك إلى برامج متكاملة متعددة

(17) القرار 1/70.

(18) القرار 313/69، المرفق.

(19) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(20) المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

القطاعات على المستويين الوطني والمحلي، والحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

27 - ***تشجع*** البلدان، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الإدارة المنسقة التشاركية والشاملة للجميع في الحد من مخاطر الكوارث ضمن مختلف القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز الوقاية من الكوارث والتأهب لها من أجل تحقيق الفعالية في الاستجابة وجهود التعافي وإعادة التأهيل والتعمير؛

28 - ***تحث*** على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سِنداي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سِنداي؛

29 - ***تسلم*** بأنّه لا غنى عن إقامة الشراكات الفعالة والمجدية على المستويين العالمي والإقليمي وعن مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لإدارة مخاطر الكوارث بصورة فعالة؛

30 - ***تشجع*** على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتمويل البنى التحتية، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمِّله التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الثلاثي، داخل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والتنمية الحضرية والتكيف مع آثار تغير المناخ، وعلى نطاق هذه القطاعات؛

31 - ***تسلم*** بأن تمويل الحد من مخاطر الكوارث يتطلّب المزيد من الاهتمام، وتشجع في هذا الصدد على زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك البنى التحتية القادرة على الصمود، وتدعو منظومة الأمم المتحدة وكياناتها، كل ضمن نطاق ولايته، إلى أن تقوم، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بتقديم الدعم إلى البلدان النامية في وضع استراتيجيات تمويل شاملة للحد من مخاطر الكوارث دعما للاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، وتحفيز الاستثمارات في القدرة على الصمود والوقاية، وباستكشاف سبل إنشاء آليات تمويل مصممة خصيصاً للحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل نُهُج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث؛

32 - ***تشجع*** الدول على تخصيص مزيد من الموارد المحلية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي على نطاق جميع القطاعات ذات الصلة، وضمان أن تكون أطر التمويل وخطط البنى التحتية الوطنية قائمة على الوعي بالمخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

33 - ***تسلم*** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييما لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وتضمن أن تكون خطط البنى التحتية متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتقييمات المخاطر، وتدعم نشر تقييمات مخاطر الكوارث لعموم الجمهور، وتجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطاً لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان وتعزز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولا إلى الغاية (د) من إطار سِنداي، وفي هذا الصدد تشجع البلدان والجهات المعنية الأخرى على إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ضمن استثماراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

34 - ***تشجع*** جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود، هي والمجتمعات التي تعمل بداخلها، وذلك من خلال إدماج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية، وعلى تيسير الاستثمارات الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر؛

35 - ***تؤكد من جديد*** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح، والحدّ من خطر التشرّد في سياق الكوارث، والنهوض بقدرة نظم الإنتاج الغذائي على التكيّف وتعزيز الأمن الغذائي، وخفض التكاليف، والمحافظة على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، مثل نهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء، وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛

36 - ***تؤكد من جديد أيضاً*** ضرورة تعزيز قدرة على التنفيذ وقدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، بما يشمل تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، على توفير وسائل التنفيذ لزيادة الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛

37 - ***تشير*** إلى أن مؤشر الضعف الاقتصادي يولي الاعتبار لآثار الكوارث الطبيعية، وتسلم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تقييم آثار العواقب المحتملة للخروج من تلك الفئة ونبذات مواطن الضعف، وتؤكد أهمية إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من القائمة؛

38 - ***تسلم*** بأن حجم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف وقدرات كل بلد من هذه البلدان، يمكن زيادة تعزيزه من خلال توفير التعاون الدولي المستدام؛

39 - ***تسلم أيضاً*** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير القدرات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً للممارسات والتشريعات الوطنية؛

40 - ***تسلم كذلك*** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلّم بأن الجهات صاحبة

المصـــلحة ذات الصـــلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيســـية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصـــليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنســـيق الخاصـــة بإطار سِـــنداي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسـســـات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسـســـات والوكالات والصـــناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسـســـات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة في مساعدة الدول، وفقاً للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، على تنفيذ إطار سِنداي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأنّ الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحشد شراكات أصـحاب المصلحة المتعددين من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

41 - ***تشـجع*** الحكومات على تعزيز المشـاركة الكاملة والمتسـاوية والفعالة والدور القيادي للمرأة والأشـخاص ذوي الإعاقة في تصـميم سياسـات وخطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسـانية وشـاملة لمسـائل الإعاقة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها، وتسـلّم في هذا الصـــدد بأن النسـاء والفتيات يتعرّضـن على نحو غير متناسـب للخطر، ولتزايد فقدان سـبل العيش، وحتى للخسـائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها، وبأن الكوارث وما تتسبب به من تعطّل في الشبكات ونظم الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛

42 - ***تؤكد*** أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في سياق إدارة مخاطر الكوارث وإشراك الأطفال والشباب، بمن فيهم الاختصـاصـيون الشـباب، والاسـتفادة على النحو الملائم من قدراتهم، بوصـفهم مسـاهمين في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من أوجه الضـعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلّم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشـــعوب الأصـــلية والمجتمعات المحلية، فضـــلا عن دور الشـــباب والمتطوعين والمهاجرين والأوســـاط الأكاديمية والكيانات والشـــبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤســـســـات تمويل القطاع الخاص ووســـائط الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سِنداي؛

43 - ***تشدد*** على أنّ الوقاية من الكوارث والتأهب لها واتخاذ الإجراءات المبكرة وبناء القدرة على الصـمود تكون في معظم الحالات أكثر فعالية من حيث التكلفة بكثير من تدابير الاسـتجابة للطوارئ، وأيضـاً على أهمية بذل جهود إضـــافية لزيادة توفير آليات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإتاحة فرص حصـــول الدول على هذه الآليات، من أجل ضـــمان أن يفضـــي الإنذار المبكر إلى العمل المبكر، وتشـــجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم هذه الجهود؛

44 - ***تعترف*** بالعمل المســـتمر لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل منها، في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال القيام، حســـب الاقتضـاء، بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة وجعلها جزءاً من التحليل المتعدد الأبعاد في التقييم القطري المشـــترك، وتطلب إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مواصـلة إدماج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سِـنداي في عملها ومواءمة عملها مع "خطة عمل الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرســـاء نهج متكامل إزاء التنمية المســـتدامة يقوم على الوعي بالمخاطر"، مســـترشـــدة في ذلك بفريق كبار الإداريين المعني

بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود الذي أنشأته الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وفقاً لإطار سِنداي، وتحث الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على القيام بذلك؛

45 - ***تعترف أيضاً*** بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في طلب خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سِنداي، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على النظر في تقديم أو زيادة التبرعات لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛

46 - ***تسلم*** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعماً لتنفيذ إطار سِنداي، بما في ذلك من خلال المساهمات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إذا أمكن؛

47 - ***تؤكد من جديد*** أهمية المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بوصفها محافل لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سِنداي وتعزيز التماسك بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معها، بما في ذلك التمويل، وتسلّم بنتائجها بوصفها مساهمات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

48 - ***تتطلع*** إلى اجتماعات ومداولات المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث المقرر عقدها في أستراليا وجامايكا والبرتغال في عام 2021، والمنظمَين بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع جميع أصحاب المصلحة والقطاعات والوزارات على المشاركة فيها على أعلى مستوى ممكن؛

49 - ***تؤكد*** أهمية تشجيع إدماج التثقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات التعليمية، وفي التعليم والتدريب المهنيين؛

50 - ***ترحب*** بالاحتفال السنوي باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث في 13 تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المعنية على الاحتفال بهذين اليومين من أجل توعية الجمهور بمسألة الحد من مخاطر الكوارث؛

51 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام المكرّس في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب وباتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفاً، وللوصول أولا إلى من هم أشد بعداً عن الركب؛

52 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج ضمن تقريره فرعاً بشأن اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".